مفهوم المصطلح المعرَّف (**)

د. مصطفى اليعقوبي (*)

أولاً: مفهوم التعريف وأنواعه

يحد التعريف بعبارات وطرق مختلفة، وذلك باختلاف المنظور والمجال العلميّ؛ فهناك تعريفات قاموسية(اسمية)، ومنطقية، وأدبية، وجدلية، وهزلية، وبنيوية، ولسانية دلالية.

ويمكن تقسيم التعريفات من زاوية الإجمال، أو التفصيل، أو عدمهما إلى ما يلي:

* **التعريفات الإجمالية:** ويدخل فيها التعريف بالضد والمرادف.
* **التعريفات التفصيلية:** ويدخل فيها معظم أصناف التعريف، كالتعريف المنطقيّ وغيره.
* **التعريف بالمثال.**

ويضاف إلى هذه الأقسام قسم رابع وهو:

* **العناصر المساعدة للتعريف.**

1- التعريفات الإجمالية: يوصف شرح الاسم عادة بأنّه ذو دلالة إجمالية؛ وهكذا يمكن الحديث عن تعريف إجماليّ للمصطلح إذا اقتصر المعرِّف على مجرد ذكر ما يرادفه أو يضاده. وهذا يسمى تعريفاً اسمياً (La sémantique, P : 236:ن). ومن الأمثلة على ذلك في استعمال القدماء من علماء العرب المسلمين: تعريف الفصاحة بالبيان. قال ابن منظور في اللسان: "الفصاحة: البيان"، ومنها تعريف البيان بأنه "الفصاحة واللَّسَن" (اللسان/ بين)، وتعريف البلاغة بأنها الفصاحة (اللسان/ بلغ). فهذه كلها تعريفات بالمرادف. ومن التعريف بالضد قول قدامة بن جعفر (ت 337هـ): "المديح ضد الهجاء" (نقد الشعر، 117)، وقول الكفويّ: "الصلاح: ضد الفساد" (الكليات، 560).

وهذا النوع من التعريف القائم على استبدال اللفظ المعرَّف بمرادف أوضح منه، أو بضده لا يقدم فائدة ذات بال للبحث المصطلحيّ، ولا يفيد فيما نحن بصدده وهو المعجم التاريخيّ للمصطلحات المعرَّفة. فاللفظ الذي عرف به المصطلح يحتاج إلى تعريف؛ فهو ليس من البديهيات التي لا تقبل البرهنة (إقامة البرهان عليها). وهذا يدفع المعرِّف إلى الوقوع في الدور.

2- التعريفات التفصيلية: وهي التي تقدم وصفاً مفصلاً لحقيقة المعرَّف ولمفهومه ومعناه. وهي أقسام نذكر منها ما يلي:

أ- **التعريف المنطقيّ:** ويقوم على ذكر الخصائص والصفات المميزة لشيء من الأشياء بغرض معرفة الحقيقة. ويكون بالجنس والفصل النوعيّ. وينقسم إلى

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية – وجدة .

(**) عرض ألقي في اليومين الدراسيين اللذين نظمهما معهد الدراسات المصطلحية بفاس في موضوع "مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العربية المعرفة" يومي 15-16 ذو القعدة 1418هـ، الموافق 14-15-مارس 1998م.

حد تام وحد ناقص؛ فالتام يكون بالجنس القريب والفصل النوعيّ(الإنسان: حيوان ناطق)، والناقص يكون بالجنس البعيد والفصل النوعيّ (الإنسان، كائن ناطق). وهذا القسم من التعريف" يعبر عن ماهية الشيء، ويفيد معرفة ذاتية أو ضرورية به "كما يقول المناطقة المتأثرون بأرسطو.

وبناء التعريف على مقولتي الجنس والنوع حاضر بقوة في التراث الإسلاميّ، وخاصة لدى من تأثروا بالمنطق والفلسفة اليونانية الأرسطية. ويمكن تقديم مجموعة من الأمثلة الدالة على ذلك:

* **تعريف الفعل**:عرَّفه الزمخشريّ(ت538 هـ) في «المفصل" بأنه" مادلّ على اقتران حدث بزمان". وعلّق عليه ابن يعيش في شرحه بقوله: "وقول صاحب الكتاب...ردىء من وجهين: أحدهما أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتيّ؛ وقوله: "ما دلّ"، ف"ما" من ألفاظ العموم؛ فهو جنس بعيد. والجيد أن يقال: كلمة أو لفظة أو نحوها، لأنهما أقرب إلى الفعل من "ما"... والآخر قوله "على اقتران حدث بزمان"؛ لأن الفعل لم يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنما وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وجد تبعاً؛ فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم" (شرح المفصل 3/7).

* **تعريفات صاحب "المترع البديع"** كلها تقريباً مبنية على مفهوم التعريف المنطقيّ الأرسطيّ. وهو يصرح بذلك في مقدمة الكتاب بقوله: "وبعد، فقصدنا في هذا الكتاب... إحصاءُ قوانين أساليب النظوم... وتجنيسها في التصنيف، وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف على جهة الجنس والنوع، وتمهيد الأصل من ذلك للفرع...." (المترع، 180).

ومن أمثلة تعريفاته المنطقية: تعريف الاختزال **ونوعيه الاصطلام والحذف؛ فالاختزال"** هو قول مركّب من أجزاء فيه مشتملة بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرح جزء منها شأنه أن يصرح به" (المترع، 186)؛ والاصطلام " هو قول مركب من أجزاء فيه مشتملة بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرح جزء منها هو عمدة أو في حكم العمدة في الاقتران لإفادة ذلك المضمون."(المنـــزع، 187)؛ و"**الحذف**" هو قول مركب من أجزاء فيه مشتملة بجملتها على مضمون تنقص عنه بطرح جزء منها هو فَضْلة أو في حكم الفضلة في الاقتران لإفادة ذلك المضمون"(المترع، 201).

* **تعريف قدامة للشعر**: يقول: "إن أول ما يحتاج إليه... معرفة حد الشعر الحائز عما ليس بشعر، وليس يوجد في العبارة عن ذلك أبلغ ولا أوجز مع تمام الدلالة من أن يقال فيه: إنه قول موزون مقفًى يدل على معنى. فقولنا: "قول" دالّ على أصل الكلام الذي هو بمنـــزلة الجنس للشعر، وقولنا "موزون" يفصله مما ليس بموزون، إذ كان من القول موزون وغير موزون، وقولنا "مقفى" فَصْلٌ بين ما له من الكلام الموزون قواف وبين ما لا قوافي له ولا مقاطع، وقولنا "يدل على معنى" يَفْصِل ما جرى من القول على قافية ووزن مع دلالة على معنى مما جرى على ذلك من غير دلالة على معنى؛ فإنه لو أراد مريد أن يعمل من ذلك شيئاً على هذه الجهة لأمكنه وما تعذر عليه".(نقد الشعر، 64)ن68، 69، 70.

ويقول أيضاً: "إنه لـــمّا كان الشعر على ما قلناه لفظاً موزوناً مقفًى يدل على معنى، وكان هذا الحد مأخوذاً من جنس الشعر العام له وفصوله التي تحوزه عن غيره، كانت معاني هذا الجنس والفصول موجودة فيه ". (نقد الشعر، 68).

والتعريف المنطقيّ يهدف، كما سبقت الإشارة، إلى بيان ماهية المعرَّف. وقد نقده طائفة من العلماء والمتكلمين والفقهاء الإسلاميين وعلى رأسهم ابن تيمية (ت 728هـ)؛ إذ قال في كتابه "الرد على المنطقيين": "إن فائدة الحدود، التمييز لا التصوير. وإذا كان المطلوب التمييز فإنما ذاك بالمميِّز فقط دون المشترك، ولأنه كلما كان أوجز وأجمع وأخص كان أحسن، كالأسماء. فليس الحدّ في الحقيقة إلاّ اسماً من الأسماء، أو اسمين، أو ثلاثة، كقولك "حيوان ناطق". "(الرد على المنطقيين د 10. 14، 15، 39، 40، 41، 48، 59، 62، 75، 79). ويرى ابن تيمية أنّ "للمتكلمين في الحد طريقاً آخر، إذ لا يحدون إلاّ بالخاصة المميِّزة الفاصلة دون المشتركة، بل يمنعون من التركيب الذي يوجبه المنطقيون، وهو لعمري أقرب إلى المقصود. "(الرد على المنطقيين 10.ن عن طريقة المتكلمين ونظار المسلمين: 14، 15، 21، 23، 75). ويقصد بالتركيب الذي يوجبه المنطقيون ما يتوخونه من تفصيل صفات المحدود المشتركة والمختصة؛ وذلك بذكر الجنس والفصل النوعيّ.

ومن أمثلة التعريفات التي جاءت على طريقة المتكلمين وغيرهم ممن لم ينهجوا نهج المنطقيين المتأثرين بأرسطو: تعريف الباقلاني (ت 403هـ) للعلم: " معرفة المعلوم على ما هو به" (كتاب الرد على المنطقيين، 19). فهذا الحد يحصره على معناه، ولا يدخل فيه ما ليس منه ولا يخرج منه شيء هو فيه؛ فالحد محيط بالمحدود. وهو عند المتكلمين قول جامع مانع لا يشترطون فيه إلاّ التمييز. (ن الرد على المنطقيين، 21).

ب- التعريف اللسانيّ الدلاليّ: ويعرف بأنه تحليل مدلول المصطلح، أو الترجمة الموضحة لكل السمات الدلالية المميزة. وهو قريب من تعريف الإسلاميين المذكور سابقاً. ويطلق عليه أحياناً وصف (التعريف البنيويّ) في مقابل التعريفات الكلاسيكية التي منها: التعريف الاسميّ، أي التعريف بالمرادف والضد، والتعريف المنطقيّ، وغيرهما.

والمراد بالسمة الدلالية: الوحدة الدلالية الصغرى غير القابلة للتحقق بشكل مستقل. ومن أمثلتها (+ إنساني)؛ فهذه السمة الدلالية وحدة دلالية صغرى تخصص كلمات مثل طفل، وبائع، ومهندس معماريّ. فكل مصطلح أو كلمة عبارة عن مجموعة من السِّمات.

وهذا النوع من التعريف التفصيليّ يلتقي مع المنطقيّ؛ ولهذا يدرجه المعجميون اللسانيون معه في خانة واحدة. (Dictionnaire de linguistique ,P :136.د) .كما يلتقي مع التعريف الهادف إلى تمييز المحدود بالاقتصار على الوصف المميِّز دون الوصف المشترك (= القدر المشترك). فهو يحرص على الجمع والمنع، والاطراد والانعكاس، ولكنه لا يطمح إلى بيان الماهية والحقيقة.

3- التعريف بالمثال والنظير: وهذا الصنف من التعريف كثير، وخاصة في المراحل الأولى من حياة العلم. ولهذا، فإن المصادر المتقدمة يقل فيها التعريف المفصل ويكثر فيها التعريف بالمثال. ويقصد بالمثال معنيان:

أ–ما يقابل الشاهد: وقد عرفت الأمثلة بأنها "الجزئيات المذكورة لإيضاح القواعد" في مقابل الشواهد التي هي"الجزئيات المذكورة لإثبات القواعد"(مختصر السعد ضمن شروح التلخيص: 58/1).

ب– ما يكاد يرادف الشاهد؛ ذلك أن وظيفة المثال هنا هي: التقرير، والإثبات، والبيان. وهذا واضح في قول السجلماسي عن (التخييل): " ولأنّ هذا الجنس هو عمود علم البيان وأساليب البديع... أطنبنا في صوره الخاصة، ومثله الجزئية من قِبَلِ أن المثال مثبت للقاعدة الكلية والقانون، وفاعل بوجه ما لتصوره"(المنـــزع، 260).

وإذا رجعنا إلى الصور والأمثلة التي أوردها السجلماسي (كان حيا سنة 704هـ)، وجدنا معظمه شعراً، يليه القرآن الكريم، ثم الكلام المأثور، وهو قولان فقط. ولم يرد إلاّ مثال واحد مصنوع؛ وهو قوله بعد أن فرغ من تعريف (الجري على المجرى الطبيعيّ) في التشبيه: "مثل أن نقول: الشمس فلانة" (المنـــزع، 228).

ومن المصطلحات التي عرفت بهذه الطريقة:

*** تعريف الاسم عند سيبويه والمبرد:** يقول ابن يعيش (ت 643هـ): " قد أكثر الناس في حد الاسم؛ فأما سيبويه فإنه لم يحده بحد ينفصل به من غيره، بل ذكر منه مثالاً اكتفى به عن الحد فقال: الاسم رجل وفرس؛ وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم؛ ونحا أبو العباس قريباً من ذلك فقال: فأما الأسماء فما كان واقعاً على معان نحو رجل وفرس وزيد" (شرح المفصل 22/1).

*** تعريف الاسم عند الأخفش:**" الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني". قال الزَّجّاجي (ت 337هـ) معلقاً عليه: " يعني ما جاز أن يُخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ... ولم يرد التحقيق. وفساد هذا الحد بيِّن، لأنّ من الأسماء مالا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين..." (الإيضاح في علل النحو 48).

***تعريف (الإفراط في الصفة) في كتاب (البديع) لابن المعتز.** قال في معرض عد المحاسن: " ومنها الإفراط في الصفة. فممن ملّح في هذا المعنى إبراهيم بن العباس الصولي في قوله:

يا أخاً لم أر في الناس خِلاً
مِثلَه أسْرَعَ هجراً ووصلا
كنت لي في صدر يومي صديقاً
فعلى عهدك أمسيتَ أم لا؟ "

(البديع، ص65–66)

ومن العلماء الذين ورد عندهم المثال بهذا المعنى يحي بن حمزة العلويّ (ت 749هـ) الذي يقول: "اعلم أنّ الأمثلة هي تلو الماهيات في تقرير الحقائق وبيانها، فلهذا أوردناها على أثر كلامنا في الماهية ليتضح الأمر فيما نريده من ذلك. وجملة ما نورده من أمثلة الاستعارة أنواع خمسة: النوع الأول: الاستعارات القرآنية... النوع الثاني: الاستعارة في الأخبار النبوية... النوع الثالث في الاستعارة المأخوذة من كلام أمير المؤمنين كرم الله وجهه... النوع الرابع: في الاستعارة الواردة عن البلغاء وأهل الفصاحة... النوع الخامس: الاستعارات الشعرية. "(الطراز 211/1-226.ن. الطراز 13/3).

وذهب ابن الأثير (ت 637هـ) إلى أبعد من ذلك، حيث نص على أنّ المتعلم يستفيد من الأمثلة ما لا

يستفيده بذكر الحد؛ قال: " وحيث انتهى بي الكلام إلى ههنا، وفرغت مما أردت تحقيقه، وبينت ما أردت بيانه، فإني أتبع ذلك بضرب الأمثلة للاستعارة التي يستفيد بها المتعلم ما لا يستفيده بذكر الحد والحقيقة" (المثل السائر 96/2). ثم يورد من الأمثلة ما ورد في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال العرب، ورسائل المؤلف، والشعر. والتنظير عبارة عن تشبيه ومقايسة. ويطلق عليه في بعض المصادر لفظ (المثال) عند الحديث عن صنف من التعريف هو "التعريف بالمثال". يقول أحمد الرهوني: "التعريف بالمثال هو أن يشبَّه المعرَّف بشيء معروف عند السامع لإيضاح المشبه؛ كأن يُشبَّه العلم بإدراك البصر، بمعنى أن العلم هو انطباع صورة المعلوم في البصيرة كما أن إدراك البصر هو انطباع صورة المُبْصَر في القوة الباصرة." (جريان القلم بشرح السلم 29.ن. تفصيل هذه الفكرة في المستصفى للغزالي 26/1).

ومن أمثلة التنظير قول العلويّ عن الإطناب والإيجاز والتطويل بعد الفراغ من التعريف الاصطلاحيّ: "ومثال ما قلناه من ذلك كمن سلك لطلب مقصد من المقاصد ثلاث طرق، فإنها كلها موصلة إلى ما يريده، فأحدها أقرب الطرق، وهو نظير الإيجاز، والطريقان الأخريان متساويان في الإطالة، وهما نظيرا الإطناب والتطويل، خلا أن أحدهما مختص إما بمتنـــزَّه حسن، أو بمياه عذبة، أو زيارة صديق أو غير ذلك من الفوائد، فهو نظير الإطناب كما لخصناه". (الطراز 232/2-233.ن.12/3، 58، 93).

4- العناصر المساعدة للتعريف: وتتجلى في ما يلي:

أ- **التنظير والاستشهاد:** وقد سبق الحديث عنه في (التعريف بالمثال والنظير).

ب- **ذكر القيود وتفسيرها:** فقد شاع تعقب الحد بتفسير قيوده قيداً قيداً في الدراسات البلاغية والنحوية المتأخرة خاصة. وذلك يحتمل الوجوه الآتية في معرض التعليل:

* شعور المحدِّد بأن تعريفه في حاجة إلى بيان زائد على المقدار الذي ينبغي، طلباً لاتضاحه الوضوح الذي لا مزيد عليه.

* إقامة البرهان بالامتحان على أن الحد سالم من النقوض، محفوظ من الإفساد والإبطال.

* رعاية حال المتلقي. ومن مقتضياتها الإنباء عن المقصود بأيّ طريق. وإذا كان المراد لا يتحقق إلاّ بالتفسير والشرح، فليس من الحكمة تركهما.

ثانياً: مفهوم المصطلح المعرَّف:

وبعد، فما هو مفهوم المصطلح المعرَّف؟ إن المصطلح المعرف، بناء على ما سبق، هو:

1- ما شرح معناه بلفظ يرادفه أو يضاده.

2- ما شرح مفهومه بذكر جنسه العام له وفصوله النوعية المميزة؛ أو ما اقتصر في شرحه على الصفات المميزة فقط.

3- ما حصرت سمات مفهومه الدلالية التي تميزه عن مفهوم سواه.

4- ما اقتصر في بيان معناه على مجرد إيراد الأمثلة.

والذي يصلح من هذه الأنواع في حصر القاعدة النصية للمعاجم التاريخية الاصطلاحية هو ما سوى الأول والرابع [1].

مصادر البحث ومراجعه

1. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك،ط 4- دار النفائس، بيروت، 1402هـ-1982م.
2. جريان القلم بشرح السلم لأحمد بن محمد الرهوني، المطبعة المهدية، تطوان.1354هـ.
3. شرح المفصل لابن يعيش النحوي، عالم الكتب. بيروت.د.ت.
4. شروح التلخيص (مختصر السعد)، دار السرور، بيروت، لبنان.د.ت.
5. كتاب البديع لابن المعتز، اعتنى بنشره وتعليق المقدمة والفهارس أغناطيوس كراتشقوفسكي، ط3 منقحة، دار المسيرة، بيروت. 1402هـ 1982م.
6. كتاب الرد على المنطقيين لابن تيمية الحراني، المصدر بمقدمة سليمان الندوي. دار المعرفة، بيروت، د.ت.
7. كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي اليمني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1400هـ-1980م.
8. كتاب نقد الشعر لقدامة بن جعفر، تحقيق وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط 1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1398هـ- 1978م.
9. الكليات لأبي البقاء الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت ،1412هـ-1992م.
10. لسان العرب لابن منظور.
11. المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، قدم له وحققه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ت.
12. المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
13. المقنع البديع في تجنيس أساليب البديع، لأبي محمد القاسم السجلماسي. تقديم وتحقيق علال الغازي؛ ط1- مكتبة المعارف بالرباط، 1401هـ-1980م.
14. Dictionnaire de linguistique : par Jean Dubois et ses collaborateurs, librairie Larousse, Paris, 1973.
15. La Sémantique, par Christian Baylon et Paul Fabre . édition Fernand Nathan.1978.

(1) والذي بقي في النفس شيء منه، بعد المناقشة التي أعقبت إلقاء العرض، هو النوع الرابع فقط.